الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

UNDP

© UNDP

المصفوفة القطرية 2024
الصومال

تتبنى المصفوفة القطرية وتلتزم معايير الترميز التي تم اعتمادها في مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون.

الإطار العام للدولة

هل صدّق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو)؟ وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟
لم ينضم الصومال إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟
تنص المادة 11 من الدستور المؤقت على أن لجميع المواطنين حقوقاً متساوية بغض النظر عن نوع الجنس، وأنه يجب على الدولة ألا تميّز ضد أي شخص على أساس نوع الجنس.

إذا كان القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟
يسمو العرف في حال تعارض أو عدم اتساق بين الشريعة والأحكام الدستورية فيما يتعلق بالمساواة أو عدم التمييز.

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدراً قانونياً يعتدّ به بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟
يسمو قانون الأحوال الشخصية في حال تعارض أو عدم اتساق بين قانون الأحوال الشخصية والأحكام الدستورية في ما يتعلق بالمساواة أو عدم التمييز.

هل تحدّد القوانين المحلية بوضوح ولاية واختصاص نظم العدالة غير الرسمية حيثما وجدت، من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟
تعترف الدولة بنظام العدالة غير الرسمي، وتؤكد المادة 52 من الدستور على حماية القانون التقليدي وتطويره، وإدامة التعاون بين مسؤولي المجلس الانتقالي والزعماء التقليديين في أقاليمهم. ولكن لا يوجد إطار قانوني ينظم ولاية نظام العدالة غير الرسمي واختصاصه.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظّر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟
يحظر الدستور التمييز على أساس الجنس، ولكن ما من قانون عام يحظر التمييز غير المباشر على أساس نوع الجنس.

هل وضِعت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه؟
وضع الصومال الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات للفترة 2024-2029، تحت إشراف وزارة المرأة وتنمية حقوق الإنسان.

هل رصدت الهيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إلزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟
ما من التزامات مالية لتنفيذ تشريعات تتناول موضوع العنف ضد المرأة والفتاة.

هل هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة المعلومات والخدمات والسلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل خُصّصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟
لم تبلور الصومال استراتيجية وطنية.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟
تضمن أحكام في الدستور وقانون الإجراءات الجنائية الحق في المساعدة القانونية وتقديمها (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التمثيل القانوني والمساعدة المالية والمشورة القانونية) في السياقات الجنائية.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟
المساعدة القانونية غير إلزامية في المسائل المدنية والأسرية.

هل هناك قوانين تشترط صراحةً إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس؟
ما من تشريع يشير إلى إحصاءات مصنّفة حسب نوع الجنس.

الأهلية القانونية والحياة العامة

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في طلب الحصول على جواز السفر؟
تعطي التشريعات ذات الصلة للمرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في التقدم بطلب للحصول على جواز سفر.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الحصول على بطاقة الهوية؟
تعطي التشريعات ذات الصلة للمرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في الحصول على بطاقة هوية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟
لا تُلزم المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية أو الزوج أو غيره من أفراد الأسرة قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟
تحتاج المرأة المسلمة إلى موافقة وليّها (ولي الأمر الذكر) لعقد الزواج.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل؟
لشهادة المرأة والرجل القيمة الإثباتية نفسها في المحاكم كافة (بما في ذلك في الأحوال الشخصية والمحاكم الدينية والمدنية والجنائية ومحاكم الأسرة).

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوةً بالرجل؟
ينص القانون على المساواة في الحقوق في إبرام العقود. ويعتمد القانون المدني لغة محايدة من حيث الجنس في تحديد الأهلية القانونية المطلوبة لأداء الأفراد أي عمل مدني أو إبرام أي عقد.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها؟
ثمة نظام تشريعي للملكية في القانون المدني يؤكد على المساواة بين الرجل والمرأة في حقوقهما في حيازة الممتلكات والوصول إليها والتصرف بها.

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوةً بالرجل؟
ما من قيود قانونية خاصة بنوع الجنس تُفرض على تسجيل المرأة الأعمال التجارية.

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟
ما من أحكام تحظر على المرأة تولي مناصب عامة وسياسية، ولكن يغيب التأكيد الإيجابي على هذا الحق.

هل تخصَّص للمرأة حصص (مقاعد مخصصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟
أُقرّ قانون كوتا المرأة الصومالية لعام 2020، بحصة 30 في المئة من مقاعد البرلمان للنساء. وكانت البرلمانات السابقة قد خصصت نسبة 30 في المئة من المقاعد للمرأة، إلا أنها لم تحصل على تلك النسبة بسبب تفضيل القبائل ترشيح الرجال، فيما ينص قانون عام 2020 على أن تتنافس النساء فقط في المقاعد المخصصة لهن لضمان حصولهن على كامل حصتهن.

هل من قانون يحظر صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟
من من قانون يحظر صراحة العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات.

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟
لا يتناول أي قانون في الصومال العنف الأسري على وجه التحديد.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟
ما من قانون متعلق بالعنف الأسري.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي؟
ما من قانون متعلق بالعنف الأسري.

هل هناك تشريع بشأن العنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي؟
ما من قانون متعلق بالعنف الأسري.

ل تتاح أوامر حماية جنائية ومدنية لضحايا العنف تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية (يعتبر انتهاكها جريمة)؟
ما من أحكام لتنفيذ أوامرالحماية في حالات العنف الأسري.

هل يجيز القانون الظروف المخففة في جرائم قتل الإناث؟
تشترط المادة 443 من قانون العقوبات تخفيف العقوبات المفروضة على الشخص الذي يقتل قريبة له (زوجة أو ابنة أو أخت) أو شريكها الجنسي في حالة من الغضب المفاجئ "لإلحاقهما الضرر بشرفه أو شرفها وبشرف أسرته أو أسرتها" بعد العثور عليها متلبسة في فعل جنسي.

هل يجرّم القانون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارسته؟
تحظر المادة 15 من الدستور المؤقت تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية/ختان الإناث. وهناك مشروع قانون فيدرالي يحظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. أقرت ولاية بونتلاند الصومالية مشروع قانون عدم التسامح مطلقًا ضد تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في حزيران/يونيو 2021 وتمت الموافقة على القانون من قبل مجلس وزراء بونتلاند.

هل يجرّم القانون فعل الزنا؟
يعتبر الزنا جريمة بموجب المادة 426 من قانون العقوبات.

هل تجرّم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟
تجرّم المادة 398 من قانون العقوبات الاغتصاب، وتُفرض عقوبة بالسجن من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة على كل من جامع شخصاً من الجنس الآخر بالعنف أو التهديد.

هل يجرّم القانون الاغتصاب الزوجي؟
لا يجرّم الاغتصاب الزوجي على وجه التحديد. وتدين المرأة بواجب الطاعة لزوجها ويتوقع منها أن تؤدي واجباتها الزوجية في الزواج.

هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟
ما من حكم يتعلق بزواج الضحية من مغتصبها في قانون العقوبات، غير أنه يجوز تطبيق القانون العرفي في مثل هذه الحالات لتبرئة الخاطف أو المغتصب إذا كان الزواج من الضحية يحفظ الشرف.

هل يُعرَّف التحرش الجنسي في أي تشريع؟
تحظر المادة 24 من الدستور المؤقت الاستغلال الجنسي في مكان العمل. ويحظر قانون بونتلاند للجرائم الجنسية لسنة 2016 التحرش الجنسي.

هل هناك نصّ في القانون يجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟
ما من نص في القانون يجرّم العنف السيبراني ضد المرأة والفتاة.

هل يجرم القانون العمل بالجنس والبغاء؟
يحظر البغاء بموجب المواد من 405 إلى 408 من قانون العقوبات.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحمائية ووقائية) بشأن الاتجار بالبشر في أي قانون؟
ينص الدستور المؤقت على أنه لا يجوز أن يتعرض أي شخص للعبودية أو الرق أو الاتجار به أو العمل الجبري لأي غرض كان. ويتناول قانون العقوبات بعض جرائم الاتجار والإكراه على البغاء والاختطاف. ولكن لا يوجد تشريع شامل لمكافحة الاتجار ينص على تدابير الوقاية والحماية.

العمل والمنافع الاقتصادية

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟
ثمة أحكام محدّدة في قانون العمل/تشريعات العمل تحظر بشكل مباشر التمييز على أساس نوع الجنس/تنص على عدم التمييز.

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟
تشترط قوانين موظفي القطاع الخاص في صوماليلاند وبونتلاند أن يحصل العمال والعاملات الذين يقومون بنفس العمل على أجر متساو. وينص الدستور المؤقت على أن يمتثل كل قانون عمل للمساواة بين الجنسين.

هل يفرض القانون الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية؟
يمنح القانون المرأة والرجل الحق في الحصول على أجر متساو عن العمل «المتساوي في القيمة أو الكفاءة أو نوع العمل أو المدة».

هل يجيز القانون للمرأة أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل؟
ثمة قيود قانونية خاصة بنوع الجنس فيما يتعلق بالعمل الشاق أو مهن أخرى محدّدة، ويتم تحديد طبيعة العمل المحظور بمزيد من التفصيل في مرسوم تنظيمي من الأمانة.

هل يجيز القانون للمرأة العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل؟
ثمة قيود قانونية خاصة بنوع الجنس على العمل الليلي في المشاريع الصناعية والتجارية والزراعية، باستثناء المشاريع التي لا يعمل فيها سوى أفراد الأسرة الواحدة.

هل تميّز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني، وغيرها من القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سن التقاعد؟
ينص قانون الخدمة المدنية على سن تقاعد أصغر للعاملات وهو 55 سنة، بينما يصل سن التقاعد للعمال إلى 60 سنة.

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح أزواجهم معاشاتهم التقاعدية؟
ينص قانون الخدمة المدنية وقانون العمل على معاملة متساوية للمستفيدين من علاوة الشريك أو معاشه التقاعدي بعد الوفاة.

هل يحظّر القانون الفصل في أثناء فترة الحمل وإجازة الأمومة؟
يحظر على أرباب العمل فصل النساء من الخدمة بسبب الحمل بموجب قانون موظفي القطاع الخاص في صوماليلاند وبونتلاند.

هل ينصّ القانون على إجازة وضع ترقى إلى المعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً؟
بموجب قانون موظفي الخدمة المدنية لسنة 2006، يحق للمرأة الحصول على إجازة أمومة لمدة 4 أشهر بأجر كامل وساعتين استراحة للرضاعة الطبيعية لمدة 12 شهراً. ووفق قانون العمل لسنة 1972، يحق للمرأة الحصول على إجازة أمومة لمدة 14 أسبوعاً بنصف الأجر. وبالنسبة إلى صوماليلاند وبونتلاند، ينص قانون موظفي القطاع الخاص على أنه يحق للمرأة الحصول على إجازة أمومة مدتها 16 أسبوعاً وعلى إجازات للرضاعة.

هل ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟
لا يحق للآباء الحصول على إجازة أبوة مدفوعة الأجر.

هل تتيح الدولة دُور رعاية الأطفال أو تدعمها؟
لا توجد رعاية للأطفال مقدمة أو مدعومة من القطاعين العام والخاص.

هل تتناول التشريعات التحرش الجنسي في مكان العمل؟
لا يتضمن قانون العمل حكماً محدداً يحظر التحرش الجنسي في مكان العمل. ومع ذلك، فإن مثل هذه الأفعال غير قانونية بموجب الدستور (المادة 24) الذي يتضمن نصاً صريحاً بشأن الاستغلال الجنسي والتمييز ضد المرأة في مكان العمل، وينصّ على أن كافة القوانين ذات الصلة ينبغي أن تمتثل لأحكام عدم التمييز والمساواة بين الجنسين. ويمكن أيضاً الاستئناس بقانون العقوبات.

هل هناك أحكام تجيز الدعاوى/سُبُل الانتصاف المدنية في ما يتعلق بالتحرش الجنسي في مكان العمل؟
ما من أحكام قانونية بشأن الدعاوى/التعويضات المدنية لقضايا الاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي أو لمعاقبة الانتقام من خلال فصل أصحاب العمل موظفيهم.

هل يؤمّن قانون العمل الحماية للعمال المنزليين؟
ما من أحكام قانونية محدّدة بشأن حماية حقوق العمال المنزليين. وينتظر مشروع قانون العمل الفيدرالي لسنة 2019 تقديمه إلى البرلمان، وهو يعتمد تعريفاً واسعاً للعامل.

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟
ما من كيان عام لتلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز بين الجنسين في العمل.

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

هل سن الثامنة عشرة هي الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟
يحدد قانون الأسرة الحد الأدنى لسن الزواج بالثامنة عشرة لكلٍ من الذكور والإناث. ومع ذلك، يمكن للإناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين 16 و18 سنة الزواج بموافقة ولي أمرهن. ونادراً ما يتم تطبيق قانون الأسرة في الممارسة القانونية. وتعمل وزارة العدل على مقترحات لقوانين الأسرة الجديدة منذ عام 2018. وتطبق معظم المناطق أحكام الشريعة والقوانين العرفية بدلاً من قانون الأسرة.

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟
الزواج دون السن القانونية ليس سبباً لإبطال الزواج.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق؟
يمكن للزوج الطلاق عن طريق التلفظ به خارج المحكمة. وللزوجة الحق في الطلاق لأسباب محدّدة بناءً على حجة مقنعة تقدَّم إلى المحكمة.

هل يحظر القانون تعدُّد الزوجات؟
تسمح الشريعة الإسلامية بتعدّد الزوجات. ويسمح قانون الأسرة بذلك أيضاً ولكن ضمن ظروف محدودة ومحدّدة. ونادراً ما يتم تطبيق قانون الأسرة في الممارسة القانونية. ويمكن للمرأة أن تدرج في عقد الزواج شروطاً بعدم موافقتها على تعدّد الزوجات.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال في أثناء الزواج وبعده؟
الآباء هم الأوصياء على الأطفال. وتأتي المرأة في المرتبة الثانية من حيث الأولوية بعد الأب.

هل يمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم؟
تحتفظ الأم بحضانة أطفالها في صغرهم بعد الطلاق أو الانفصال، لكنها تفقد الحضانة إذا تزوجت مرة أخرى.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة؟
ثمة أحكام قانونية عامة تؤكد المساواة في الأهلية القانونية بين المرأة والرجل، بما في ذلك في اختيار مكان الإقامة (محل سكنهما وإقامتهما)، ولكن في حالات معينة فقط. ويكفل الدستور حرية التنقل واختيار مكان الإقامة. وفي ضوء القوانين العرفية والشرعية، لا تتمتع المرأة بحرية اختيار مكان إقامتها.

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في اختيار المهنة؟
تتمتع المرأة والرجل بحقوق متساوية في اختيار المهنة، من دون فرض أي قيود على أنواع المهن التي يمكن للمرأة مزاولتها.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق؟
ثمة نظام تشريعي للممتلكات الزوجية يؤكد على المساواة بين الرجل والمرأة في حقوقهما في حيازة الممتلكات الزوجية والوصول إليها والتصرف بها، بما في ذلك عند الطلاق.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينصّ القانون على تلك الحقوق؟
تنص المادة 158 من قانون الأسرة على أن للإناث والذكور حقوق متساوية في الميراث.

ومع ذلك، تطبّق قواعد الشريعة للميراث بدلاً من قانون الأسرة، حيث يكون للمرأة الحق في الميراث ولكنها في كثير من الحالات تحصل على أقل من حصة الرجل.

هل هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟
ثمة محاكم مدنية متخصصة أو إجراءات للمحكمة المدنية، ولكنها لا تضمن المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟
لا تتمتع المرأة الصومالية بالحقوق القانونية نفسها التي يتمتع بها الرجل في منح الجنسية للطفل بموجب قانون الجنسية الصومالية لسنة 1962. وسيتناول مشروع قانون حقوق الطفل هذه المسألة بالنص على أنه يمكن للمرأة أن تمنح جنسيتها إلى طفلها.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي؟
لا تتمتع المرأة الصومالية بالحقوق القانونية نفسها التي يتمتع بها الرجل في منح الجنسية للزوج الأجنبي بموجب قانون الجنسية الصومالية لسنة 1962.

الصحة والحقوق الجنسية والانجابية

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
لا يتناول أي قانون أو لائحة تنظيمية إمكانية الحصول على الرعاية الصحية للأمهات.

وتتضمن خطة التنمية الوطنية رؤية واضحة بشأن توفير الرعاية الصحية للأمهات، ولكن لا يوجد قانون يؤكد هذا الحق.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
لا يتناول أي قانون أو لوائح تنظيمية توفير خدمات منع الحمل.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
لا يتناول أي قانون أو لوائح تنظيمية إمكانية الحصول على الوسائل العاجلة أو التداركية لمنع الحمل.

هل الإجهاض المقصود قانونيٌ، على الأقل عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرّضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، وهل أُلغي تجريم الإجهاض في أي حالة بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يجرونه (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟
يعاقب على الإجهاض في جميع حالاته، ولا يوجد حكم بشأن السماح به في حالة وجود شواغل تتعلق بصحة المرأة أو الجنين.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
لا يتناول القانون أو التشريعات إمكانية الحصول على الرعاية ما بعد الإجهاض.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) أو سياسات وطنية تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟

إن التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية غير إلزامي باعتباره عنصراً من عناصر المناهج الدراسية الوطنية بموجب أي قانون أو لائحة تنظيمية.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يتناول أي قانون أو لائحة تنظيمية إمكانية الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية وتقديم المشورة.

هل يجرّم القانون العلاقات الجنسية بالتراضي بين شخصين من جنس واحد؟

تجرّم المادة 409 من قانون العقوبات العلاقات الجنسية بين شخصين بالغين من جنس واحد بالتراضي.